حدوثه بوقت معين وهو وقت حدوث العالم لا يخلو من ان يكون لامر انه على
ما كان في الازل او لم يكن لذلك الامر اثر انه فان كان الاول فيلزم ان يكون
كل ما لا بد منه واجب في مؤثريته في ايجاد العالم في الازل حاصلا وغير حاصل معا
لامتناع اجتماع الحصول في الازل وعدم الحصول في وقت واحد ضرورة وان كان
الثاني اي وان كان ذلك الاختصاص لامر ثانٍ لم يكن في الازل يلزم رجحان
احد جانبي الممكن بلا مرجح وهو محال ببديهة العقل واما بيان الملازمة فلانه
اذا كان علته التامة ازلية يكون نسبة حدوثه الى جميع اجزاء الاوقات
على السوية فاختصاص حدوثه بوقت دون وقت يكون رجحانا من
غير مرجح بلا اشتباه فان قال المعلل في دفع معارضة السائل لا نم ان
الترجيح بلا مرجح محال فذلك المنع مما لا يفيد المعلل ولا يضر السائل في تلك المعارضة
لان السائل يرد ويقول لا يخلو من ان يكون ذلك الترجيح بلا مرجح
محالا او لم يكن كذلك فان كان محالا يتم ما ذكرنا من الدليل سالما عن هذا
المنع وان لم يكن محالا فجاز وجود العالم بدون المؤثر فيبطل اصل دليلكم لكون

كبراه

بعد ان يتم كل ما لا بد منه في المؤثرية والتقدير حاصلا فيه
غير حاصل في الازل صح صح

كبراه غير ثابتة حينئذ وهي ان كل محدث فله مؤثر وحاصل هذا الكلام
اثبات المقدمة الممنوعة على سبيل الالزام يعني ان هذه المقدمة لا بد
ان يكون ثابتة عندكم لا عندنا وهي ان كل محدث فله مؤثر ومن مبني على
استحالة الترجيح بلا مرجح وجوابه بالنقض الاجمالي كما يقول المعلل ما
ذكرتم من الدليل المورد في مقام التعارض بجميع مقدماته غير صحيح بدليل التخلف
اي تخلف الحكم المطلوب عنه في الحوادث اليومية مع تاتي ايراد جميع مقدماته
فيها ويمكن ان يجاب عن دليل السائل بطريق المناقضة ايضا وتوجيهه
ان يقال لا نم ان يكون كذلك الا التسلسل اللازم ههنا من المستحيلات وانما
يكون كذلك ان لو كانت تلك الامور الغير المتناهية مجتمعة في الوجود ولكنه ممنوع
اذ يجوز ان يكون من الاسباب المعدة والمعدات ليس من لوازمها ان تجتمع
في الوجود واذا ثبت صغرى الدليل المورد في اثبات احتياج العالم
الى المؤثر وهي ان العالم محدث فنقول في اثبات كبراه وهي قولنا ان كل محدث
فله مؤثر ان كل محدث ممكن فله مؤثر وصغرى هذا الدليل ظاهرة واما كبراه

بان يقال لا يخلو من ان يلزم جميع ما لا بد منه
في مؤثرية الله تعالى في ايجاد العالم حاصلا
في الازل او لم يكن حاصلا فيه الى آخر ما مر
الخ

Copyright © King Saud University